



آفاق واعدة لاستثمارات الطاقة

موريتانيا تسرع خطواتها لدخول نادي مصدري الغاز

اتفاق مع السنغال لتطوير حقل السلحفاة المشترك

وكانت نواكشوط قد أعلنت في أواخر أكتوبر الماضي أن عمليات التنقيب في منطقة قبالة الشواطئ الموريتانية، تعرف باسم "بئر الله"، مكنت من اكتشاف كميات جديدة من الغاز الطبيعي.

وقالت شركتنا كوزموس وبي بي في بيان مشترك حينها، إن "الاكتشافات الجديدة في المياه الموريتانية تصل إلى نحو 50 تريليون قدم مكعب من الغاز"، واعتبر وزير النفط والطاقة والمعادن، محمد ولد عبد الفتاح، في تدوينة عبر صفحته على فيسبوك، أن الاكتشافات الجديدة تفتح آفاقا واعدة.

ويتطلع الموريتانيون إلى أن تساهم عائدات ثروة البلاد من الغاز، في تحسين ظروفهم المعيشية وتوفير فرص عمل.

إسماعيل بده الشيخ سيديا
اتخذنا كل الإجراءات لضمان الاستفادة القصوى من ثروة الطاقة

ويعتبر صندوق الهيدروكربونات الوطني المملوك للدولة، الذي ينشط في مجال استكشاف وتطوير وتشغيل وتسويق النفط والغاز، خريزة مهمة لجميع إيرادات الدولة.

ويتوقع أن تساهم عائدات الغاز في إنعاش الاقتصاد الموريتاني، ورفع احتياطات البلاد من العملة الصعبة، حيث أن احتياطي البنك المركزي الموريتاني من العملة الصعبة لا يتجاوز 1.15 مليار دولار نهاية الشهر الماضي.

وتحاول موريتانيا تعزيز معدلات النمو إلى ما فوق 7 في المئة بعد سنوات من التراجع الحاد، إذ اتخذت قرارا منذ 2018 بإشراك القطاع الخاص في المشاريع الاستراتيجية الحكومية.

وذلك تراهن على إحداث قفزة في قطاع الطاقة وتحفيز الشركات على الاستثمار في المجال وإقامة شركات جديدة بهدف التحول من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التسويق خارجيا.

ركزت موريتانيا أنظارها على قطاع إنتاج الغاز بعد اكتشاف احتياطات كبيرة في سواحلها الأطلسية، في وقت تسعى فيه الحكومة لترسيخ إصلاحات اقتصادية تقطع مع الماضي في التعامل مع الاستثمارات والإنتاج بهدف التحول من الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة التصدير.

نواكشوط - كثفت موريتانيا تحركات إنعاش الاقتصاد الفقير، عبر التركيز على قطاعات جديدة بينها الطاقة، لتحقيق أقصى استفادة منه في بلد عانى طويلا من شح في الموارد.

وإبرمت هذا الأسبوع مع جارتها السنغال، اتفاقية المرحلة الأولى من حقل غاز مشترك بسمي "السلحفاة الكبير احميم"، فيما أعلنت عن اكتشافات كبيرة من الغاز، تصل إلى 50 تريليون قدم مكعب في مياها الإقليمية.

وتقول شركات الطاقة المستثمرة في المشروع إن حقل السلحفاة يعد أكبر اكتشاف للغاز خلال السنوات الأخيرة في غرب أفريقيا باحتياطات تصل إلى 450 مليار قدم مكعب.

وواجه استثمار الغاز الموريتاني في السنوات الأخيرة تحديات كثيرة، أبرزها ضعف السياسات الاقتصادية وتفشي الفساد وغياب الحوكمة، إضافة إلى تردّي البنية التحتية وانعدام الكفاءات المحلية المتخصصة في مجال الطاقة.

ولا تنتج موريتانيا، التي تعد الأفقر بين دول المغرب العربي، سوى القليل من الغاز ونحو 5 آلاف برميل يوميا من النفط حاليا، بعد أن كانت تنتج نحو 56 ألف برميل في 2006، لكنها تستعد الآن لدخول نادي الدول المصدرة للغاز.

ومن المقرر أن تبدأ موريتانيا في مطلع 2022 تصدير أولى شحنات الغاز نحو الأسواق العالمية، في وقت بات فيه القطاع يستأثر باهتمام كبير من المستثمرين الأجانب.

ومع مطلع العام المقبل سيبدأ حفر أول بئر للإنتاج، وسيتم مد الأنابيب، استعدادا لوصول المحطة العائمة أف.بي.أس.أو التي يجري بناؤها في الصين على أن تصل بعد أشهر محطة المدة بحلول العام المقبل.

مسقط تفتح أبواب الاستثمار في صناعة التعدين

رهان على القطاع الخاص لتعزيز دور المناجم

عززت سلطنة عمان خطوات تنويع الاقتصاد لمواجهة أزماتها المالية من خلال فتح أبواب الاستثمار في قطاع المناجم في إطار تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تعزيز دوره في النمو وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية في مجال صناعة استخراج المعادن.

مسقط - تراهن الحكومة العمانية على تطوير قطاع التعدين، بسبب الإفاق الواعدة التي يقدمها في تعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات المالية من خلال زيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة.

وكانت مسقط قد وضعت قطاع المناجم والتعدين بين أهم أولويات خطتها الاستراتيجية "رؤية 2040"، التي تركز على توسيع نشاط القطاع من خلال للاستثمار كمرحلة أولى قبل تنفيذ ومن المقرر أن تتخذ الهيئة العامة للتعدين خطوة كبيرة عدا الأحد، بعد أول مزيد للمواقع التعدينية الجاهزة للاستثمار كمرحلة أولى قبل تنفيذ المشروعات المطروحة.

وتؤكد الحكومة أن الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية وفق أفضل الممارسات العالمية وتفعيل الشراكة المجتمعية سيحققان التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ويعاني البلد الخليجي من دوامة أزمات اقتصادية وصعوبات في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في ظل تراجع موارده المالية نتيجة انحسار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014.

وكانت عُمان قد أطلقت خطة 2016-2020 لتنويع مصادر الدخل بهدف خفض الاعتماد على إيرادات النفط بمقدار النصف لكن هبوط أسعار الخام يضغط بشدة على المالية العامة للبلاد.

وذكرت وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن المزايدات على العشرات من المواقع التعدينية توفر فرصا حقيقية للمستثمرين المحليين والأجانب وتساهم في تسريع الاستثمار الأمثل في القطاع.

وتتضمن اللائحة التي ستطرحها الهيئة 4 طرق لعرض المواقع التعدينية، أولها المزايدة العامة، والتي عبرها يتم عرض الموقع لجميع المستثمرين من داخل السلطنة أو خارجها.

أما الطريقة الثانية فهي المزايدة المحدودة، والتي من خلالها يتم استهداف الشركات العاملة في قطاع التعدين بحسب طبيعة الموقع ونوع الخامات المتواجدة فيه.

وتتعلق الطريقة الثالثة بالمزايدة المحلية وتستهدف الشركات المحلية الناشئة في الولايات والمحافظات وكذلك المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في نفس المنطقة.

وتتضمن الطريقة الرابعة التفاوض مع عدد من الشركات المتخصصة في مجال معين يتناسب مع طبيعة الموقع ونوع الخام، بهدف الوصول إلى أفضل عطاء من حيث الشروط المالية والفنية والاستثمارية.

وتتضمن اللائحة 63 مادة وثمانية فصول، وبمقتضاها فإن المديرية العامة لشؤون استثمار المعادن بالهيئة العامة للتعدين تعد سجلا تقيد فيه أسماء وبيانات المؤسسات والشركات الراغبة في التنافس على المواقع التعدينية.

وكانت الهيئة قد عرضت خلال ملتقى "أبدا مشروعك"، الذي نظّمته الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) في أكتوبر الماضي 34 فرصة استثمارية في قطاع التعدين.

وتتسلح مسقط بقانون جديد للثروة المعدنية دخل حيز التنفيذ في مارس الماضي، حيث عملت على تبسيط وتشجيع الاستثمار في القطاع عبر



تحقيق أعلى عائد من موارد المناجم

9 في المئة مساهمة القطاع التي تستهدفها استراتيجية عُمان للتعدين بحلول 2030

وتظهر البيانات الرسمية أن هيئة التعدين العمانية منذ تأسيسها في سبتمبر 2014 منحت أكثر من 410 تراخيص تعدينية موزعة على محافظات البلاد.

وتكشف تحركات الحكومة العمانية في ظل سياسة السلطان طارق بن هيثم، الذي خلف السلطان الراحل قابوس بن سعيد، أن تسريع وتيرة الإصلاحات بات أمرا حتميا لتأمين عائدات إضافية ترد بها الخزينة العامة.

ورغم طرقها الأسواق المالية، إذ باعت سندات بثلاثة مليارات دولار في يوليو الماضي، يظل المركز المالي لعُمان ضعيفا وتصنف وكالات التصنيف الائتماني

دينها بأنه "عالي المخاطر". وتقدر وكالة ستاندرد أند بورز أن الدين العماني زاد إلى نحو 49 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي قريبا بنحو 5 في المئة في 2014.

ويتوقع البنك الدولي أن يتباطأ معدل نمو الاقتصاد العماني مع التزام مسقط بقيود إنتاج النفط التي اتفقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وباقي حلفائها.

وتسعى عُمان إلى تخفيف الضغوط بتعزيز الإيرادات غير النفطية، وقد يتم فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة بحلول العام المقبل.

ديون حكومات العالم 53 تريليون دولار

مع 2019 وبنسبة 30 في المئة مقارنة مع 2015.

وبعد الولايات المتحدة واليابان، من المتوقع أن تصدر الصين أدوات دين بنحو 636 مليار دولار، تليها إيطاليا والبرازيل وفرنسا، إذ من المتوقع أن تقتصر كل دولة منها 250 مليار دولار في 2020.

وستشكل تلك الدول الأربع نحو 17 في المئة من إجمالي العالمي، بما يقل قليلا عن اليابان بمفردها، بينما ستمثل مجموعة الدول السبع الكبرى قرابة 70 في المئة من الاقتراض والمدين العالمي.

وتوقع التقرير أن يُصدر أكبر 20 اقتصادا ناشئا أدوات دين مجمعة قدرها 1.62 تريليون دولار هذا العام، بارتفاع نسبتته 4 في المئة مقارنة مع عام 2019 لتسجل مستوى قياسيا مرتفعا.

للدول الكبرى، حيث من المتوقع أن تقتصر الولايات المتحدة 3 تريليونات دولار واليابان 1.75 تريليون دولار، وأن قياسية متجاوزة حاجز 53 تريليون دولار بحلول نهاية العام، مع ترجيح اقتراضها لنحو 8.1 تريليون دولار خلال العام الحالي فقط.

وذكرت أن نحو 70 في المئة من إجمالي الاقتراض السيادي هذا العام، أي ما يعادل 5.8 تريليون دولار، سيكون لإعادة تمويل ديون طويلة الأجل مستحقة السداد.

لكنها أضافت أن حجم الاقتراض الجديد المتوقع والبالغ 2.3 تريليون دولار سيظل كبيرا حيث يعادل 2.6 في المئة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وقالت ستاندرد أند بورز إن النمو يشير إلى زيادة احتياجات الاقتراض